

مضمون حرية الدين أو المعتقد: حقوق الوالدين والأطفال

تمنح المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حقوقاً محددة للآباء والأطفال فيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد. وللآباء والأوصياء القانونيين الحق في أن يوفروا لأطفالهم تعليماً دينياً وأخلاقياً وأن ينظموا الحياة الأسرية وفقاً لمعتقداتهم.

ولا تقتصر حقوق الإنسان على البالغين! فللأطفال أيضاً الحق في حرية الدين أو المعتقد - مثلاً، الحق في أن يكونوا جزءاً من مجتمع ينتمي لطائفة دينية أو معتقدية ما، وأن يشاركوا في الاحتفالات الدينية أو العبادة.

وللأطفال الحق في الحصول على تعليم ديني وفقاً لرغبة آبائهم أو أولياء أمورهم. ولا يجوز إجبارهم على المشاركة في الحصول على تعليم ديني أو عقائدي ضد رغبة آبائهم، كما ينبغي أن تؤخذ رغبات الأطفال في الاعتبار كلما كبروا في العمر.

هناك الكثير من الأمثلة على انتهاك هذه الحقوق. ففي بلدان آسيا الوسطى، لا يزال إرث الماضي السوفياتي من محاولة الحكومات السيطرة على كل جانب من جوانب المجتمع مؤثراً. ففي طاجيكستان، على سبيل المثال، يُحظر على من هم دون سن 18 عاماً المشاركة في الممارسات التبتية أو الدينية، باستثناء الجنائزات. وفي بلدان أخرى من آسيا الوسطى، قامت الحكومات باستجواب ومضايقة الأطفال في سن الدراسة الذين يرتادون المساجد والكنائس المسيحية ويشاركون في أنشطة مثل الخيمات الصيفية، فضلاً عن إخضاع الأطفال لإدانات علنية في المدارس.

لذا فإن بعض الحكومات تمنع الأطفال من ممارسة الدين. وتجبر بعض الحكومات الأخرى الأطفال من الأقليات على المشاركة في تعليم ديني يهدف إلى اعتناقهم دين الأغلبية. ويحصل هذا بالرغم من أن الدول تظلم بواجب ضمان إعفاء الأطفال من الحصول على التعليم الديني نظرياً وعملياً.

ففي تركيا، لا تزال مقررات الثقافة الدينية والأخلاقية والكتب المدرسية تشمل تعاليم دينية، بالرغم من بعض الإصلاحات. ونظرياً الطلاب اليهود والمسيحيون معفون من هذه المقررات، غير أن الواقع يبين أنه من الصعب أو المستحيل المطالبة بهذا الإعفاء. ناهيك عن أن الأطفال الذين ينتمون للعائلات العلوية أو البهائية أو الملحدة أو اللادينية أو الطلبة الآخرين ذوي المعتقدات المختلفة الأخرى، مُسجرون على حضور هذه الدروس.

وكل هذه الحالات تمثل انتهاكا لحقوق الآباء والأطفال.

وقبل اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، لم يناقش القانون الدولي لحقوق الإنسان حقوق الطفل بشكل مُحدّد. غير أن الاتفاقية غيرت هذا الوضع وركّزت على الأطفال بصفّتهم أصحاب حقوق، وكما جاء في المادة 14 من الاتفاقية فإنهم أيضاً يتمتعون بالحق في حرية الدين والمعتقد.

فالمادة 14 تقدم الأطفال بصفّتهم أشخاصا مستقلّين ولكن عرضة للخطر وبالتالي هم في حاجة إلى المساعدة والإرشاد من آباءهم عند ممارستهم للحق في الدين والمعتقد، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالدولة.

كما تنص الاتفاقية على أن القاعدة التي يتعين تطبيقها في هذا الصدد، وفي كل الأحوال، هي مراعاة المصلحة الفضلى للطفل. كما تؤكد على حق الطفل في التعبير عن رأيه في كل المسائل التي تتعلق به. ولكن بطبيعة الحال فإنه عادة ما تقع مسؤولية استنتاج ما هي هذه المصلحة الفضلى للطفل على البالغين، وتحديد الآباء.

إلا أن مصالح الأطفال والآباء قد تكون مختلفة أحيانا، وفي هذه الحالات، يجب موازنة حقوق الأطفال في حرية الدين أو المعتقد مع حقوق الوالدين نفسها.

مثلاً، في أي عمر يحق للطفل أن يتخذ قراراته الخاصة بشأن الممارسات الدينية أو المعتقدية؟ بشأن رغبتهم أو عدم رغبتهم في الذهاب إلى الكنيسة على سبيل المثال؟

وفقا لاتفاقية حقوق الطفل، ينبغي أن يكون التوجيه الأبوي في مسائل الدين أو المعتقد يتفق مع قدرات الطفل المتطورة. بعبارة أخرى، كلما كبر الطفل ونضج فكره وجب منحه مجالاً أوسع من الحرية.

تحدّد القاعدة القانونية الدولية البلوغ بسن 18 عاما، لكن مسألة مقدار استقلالية الأطفال ونضجهم العقلي أثناء تقدّمهم في مرحلة الطفولة تختلف اختلافا كبيرا بحسب الثقافات والسياقات. وتختلف القوانين والتشريعات باختلاف البلدان. ففي السويد مثلاً، لا يمكن تسجيل الأطفال البالغين 12 عاما فما فوق في جماعة دينية دون موافقتهم.

غير أن اتفاقية حقوق الطفل تنص على قاعدة عالمية فيما يتعلق بأسلوب تربية الوالدين لأطفالهم – وهي أن ممارسة الدين أو المعتقد يجب ألا تضر بالصحة البدنية أو العقلية للطفل أو نموه.

ونادراً ما تُرفع أمام المحكمة القضايا المتعلقة بالنزاع بين حقوق الوالدين في حرية الدين أو المعتقد وحقوق الطفل. إلا أن حق شهود يهوه في منع أطفالهم من الإستفادة من عمليات نقل الدم هو مثال على إصدار المحاكم أحكاماً ضد حقوق الوالدين في حرية الدين أو المعتقد لصالح حق الطفل في الحياة.

وخلاصة القول : استعرضنا في هذا الفيلم حقوق الوالدين والأطفال.

للأطفال الحق في حرية الدين أو المعتقد، ولوالديهم الحق في تربية أطفالهم وفقاً لمعتقداتهم. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة تتسق مع نمو الطفل ونضجه، وأن ممارسة الدين أو المعتقد يجب ألا تضر بالصحة البدنية أو العقلية للطفل أو بتطوره. الأمثلة على انتهاكات هذه الحقوق تشمل الدول التي تمنع الأطفال من ممارسة الدين والدول التي تفرض التعليم الديني للأغلبية على أطفال الأقليات.

يمكنكم الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن حقوق الآباء والأمهات والأطفال فيما يتعلق بحرية الدين أو المعتقد، بما في ذلك نصوص وثائق حقوق الإنسان التي تُشير إليها، في مواد التدريب على الموقع الإلكتروني.